المجلة الجزائرية للسياسة والأمن
ISSN: 2800-1095

المجلد: 02 – العدد: 01 – جوان 2023
/ ص.ص 35-59

الجهود و المبادرات الإقليمية والدولية الرامية لتحقيق الأمن و التنمية في إفريقيا

Regional and international efforts and initatives aimed at achieving sucurity and development in Africa

عطاف محمد إسلام [1]*،
جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر
attafmohamedislam@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023-03-28 - **تاريخ القبول:** 2023-06-03 - **تاريخ النشر:** 2023-06-18

ملخص

إن تعاقب الأحداث السريعة و المتتالية التي مرت بها قارة إفريقيا في القرون الأخيرة الماضية و التي كانت في مجملها تتمثل في انتشار اللاأمن في أغلب مناطق إفريقيا جراء الإستعمار و الأيادي الخارجية التي مست بأمن منطقة إفريقيا وكل هذه الأمور لها مردودها على المستوى الكلي لعملية التنمية لتلازم هذان العنصران فأي خلل بأحدهما ينعكس سلبا على الأخر و أي استقرار أو تطور فيهما ينعكس إيجابا على العنصر الأخر .

ولتكامل التنمية و الأمن وفقا لمفهوم الشامل للتنمية المتوازنة و المتوازية و المستدامة تحتاج إلى جهود و مبادرات محلية إقليمية رامية لتحقيق الأمن و التنمية داخل منطقة إفريقيا تتمثل في الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(الإكواس) والتي تعتبر منظمة سياسية وإتحاد إقتصادي إقليمي يهدف إلى التنمية في منطقة غرب إفريقيا ، وكذا الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا التي يطلق عليها (النيباد) ، و جامعة الدول العربية التي تظم

* **المؤلف المرسل**

بعض دول إفريقيا وكما تحتاج إفريقيا إلى مبادرات وجهود دولية تسعى لتحقيق التنمية و الأمن كمبادرات الأمم المتحدة و الإتحاد الأوربي .

الكلمات المفتاحية :التنمية و الأمن، منطقة إفريقيا ،الإكواس ، النيباد .

Abstract:

The succession of rapid and successive events that the continent of Africa has experienced in the last few centuries which was in its entirety was represented by the spread of insecurity in most regions of Africa as a result of colonialism and the foreign hands that secure the African region all of these matters have repercussions on the overall level of the development process these two elements are inseparable in any defect in one of them that reflects negatively on the other and any stability or development in them will reflect positively on the other

In order to intergrate development and security in accordance with the comprehensive concept of balanced paralle and sustainable development local and regional efforts and iniatives are needed to achieve security and development within the Africa region represented by the African union which among the most important objectives of its basic institutions is to accelerate and facilitate the political social and economic integration of the continent and the economic community of west African states (ECOWAS) which is considered a political organization and a regional economic union aimed at development in the west African region as well as the new partnership for the development of African called (NEPAD) or (initiative for human development NEPAD) and the league of Arab states which includes some African countries and as Africa needs to international initiatives and efforts that seek to achieve development and security such as the initiatives of the united nations and the european union.

Key words: development and security ، African region ، ECOWAS، NEPAD.

مقدمة:

كانت إفريقيا لوقت طويل منطقة تنتشر فيها مظاهر اللاأمن و انعدام التنمية فكانت بؤرة للتوتر من حيث الأزمات و النزاعات وفضلاً عن حالات الإنفلات الأمني و الإرهاب و الهجرة الغير شرعية وضعف البنية الاقتصادية و الفقر كل هذه المظاهر دعت تضافر جهود ومساعي إقليمية ودولية هدفها القضاء على مظاهر التهميش و الفقر و الفشل الذي يميز دول قارة إفريقيا وإستحداث آليات وحلول أمنية وإستراتيجيات تنموية لمعالجة إشكالية التنمية و الأمن داخل إفريقيا .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون ان موضوع التنمية والأمن داخل إفريقيا يعد الم القضايا المحورية الراهنة التي يثار حولها العديد من النقاشات سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي وباعتبار أن أغلب البحوث و الدراسات الآونة الأخيرة ينصب إهتمامها على إشكاليات إفريقيا لكونها موضوع مستجد وعليه ترمي هذه الدراسة إلى التطرق و بيان الجهود و المساعي للمنظمات الإقليمية والدولية التي تسعى لتحقيق الأمن والتنمية في إفريقيا .

إشكالية الدراسة:

إن الوضع الراهن الذي تعيشه قارة إفريقيا من تخبطات وتساؤلات حول مستقبل التنمية والأمن في إفريقيا جراء الواقع الذي يمتلئ كل مرة بتحديات ورهانات تقابلها من

الطرف الأخر التهديدات والنزاعات والمستوى المعيشي الذي يعيشها شعوب قارة إفريقيا لتفتح لنا مجالا لتساؤل وطرح إشكالية بحثية الآتية:

- ما مدى فاعلية الجهود و المساعي الإقليمية و الدولية في تحقيق الأمن والتنمية داخل قارة إفريقيا ؟

وتندرج على هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ماهية أهم المنظمات الإقليمية والدولية الفاعلة في مجال تحقيق التنمية و الأمن داخل إفريقيا ؟
- كيف سعت هذه المنظمات لتحقيق الأمن والتنمية داخل إفريقيا ؟
- فيما تتمثل إستراتيجية الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة لتحقيق الأمن والتنمية في إفريقيا ؟

فرضيات الدراسة:

نحو الإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية المطروحة نفترض ما يلي :

- لا تتميز المبادرات الدولية الرامية لتحقيق الأمن و التنمية في إفريقيا بواقع فعلي .
- تسعى وحدها المنظمات و الفواعل الإقليمية إلى تحقيق التنمية والأمن في إفريقيا.
- مساعي المنظمات الدولية عبارة عن بسط سلطة و تسعى إلى مصلحتها بالدرجة الأولى .

منهجية الدراسة:

بهدف الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الإعتماد في دراستنا البحثية على المنهج الوصفي والمقاربة المفاهيمية ومع تسليط الضوء على واقع التنمية والأمن داخل إفريقيا والمنظمات الإقليمية والدولية البارزة في مجال تحقيق التنمية و الأمن في قارة إفريقيا وقد تم التركيز في هذه الدراسة على جانب المبادرات والمساعي والأهداف لكل منظمة على حدى .

المبحث الاول : و اقع التنمية و الأمن داخل إفريقيا

تعددت المفاهيم للأمن والتنمية بعد ما كانت في صياغ مفاهيمي تقليدي "أمن الأفراد و الدولة" فهذا التغير جاء نتيجة لتطور و توسع الذي حدث بسبب تأثير التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية فضلا عن المتغيرات السياسية في الاستقرار مما جعل مفهوم الأمن يمتد ليصبح أكثر شمولا . أما التنمية فهي الأخرى قد تعددت وتنوعت مفاهيمها وهذا التعدد والتنوع في المفاهيم التنمية جاء مصاحبا للتغيرات التي حصلت في مفهوم الأمن لما لهما علاقة تجمع بينهما وأيضا جاء كضرورة لما مرت به الإنسانية من تطورات وتغيرات في مختل المجالات وهذا من بين الأسباب التي رمت بواقع الأمن و التنمية داخل إفريقيا إلى هذا المستوى[1] .

[1] بروال الطيب ، "الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"،(رسالة دكتواره غير منشورة في العلوم السياسية ، تخصص الأمن والتنمية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باتنة -1 الحاج لخضر ،الجزائر،2019/2018)،ص 126.

المطلب الأول : و اقع التنمية الاقتصادية في منطقة دول إفريقيا

تجتمع دول منطقة إفريقيا من الناحية الاقتصادية بوجود إقتصاد متدهور وضعيف وهدا نتيجة لتراكم عدة عوامل وأسباب محيطة بها أهمها :

-تحول مداخيل الموارد التي تزخر بها منطقة إفريقيا من ثروات نحو النفاق العسكري أو لتمويل الأقلية معينة في السلطة ما أدى إلى تفاقم المستبعدين .

-عدم استقرار الموارد الزراعية وهي إحدى السمات المشتركة في قارة إفريقيا . فهي تتصف دائما حسب تقارير التنمية البشرية في فئة البلدان الأقل نموا في العالم .

-هشاشة وعدم نجاعة البنية التحتية للتعليم.

-إنتشار الفقر و البطالة المتزايدة ما يؤدي حتما إلى ظهور عدة أزمات . فهي تؤدي إلى اليأس وتساعد على توفير أرضية خصبة للتمرد[2] .

-دور الظروف الطبيعية و العوامل المناخية السيئة ك الجفاف و الكوارث الطبيعية المفاجئة فيتفاقم الوضع و التدهور الاقتصادي في المنطقة .

الفرع الأول : حصيلة التنمية الاقتصادية في بلدان إفريقيا :

-مستوى تنمية بشرية ضعيف .

-قدرة محدودة على الاستجابة للحاجيات الأساسية للسكان .

-بنية اقتصادية هشة .

-تجارة خارجية ضعيفة وتعويل مفرط على المساعدات الخارجية .

[2] بروال الطيب ، **المرجع السابق** ،ص132

-نمو اقتصادي متذبذب و ضعيف [3].

وإن تدهور و فشل إقتصاد دول قارة إفريقيا خاصة في المجال الزراعي هي الظروف المناخية الصعبة التي مرت بها هذه الدول حيث إن بعض دول إفريقيا المعروفة ب الساحل الإفريقي أو ما تسمى بمنطقة سافانا تتميز بفصلين فصل جاف طويل و فصل ممطر قصير وهناك بعض المناطق يستمر فيها فصل الشتاء ثلاث أشهر هذا ما يؤدي حتما إلى اجتياح موجات جفاف رهيبة على دول إفريقيا .[4]

كما تشير مؤشرات التنمية العالمية إلى عجز التنمية الاقتصادية في بعض دول إفريقيا كمالي وتشاد.موريتانيا . نيجر هي الأقل دول نموا حسب تقارير التنمية البشرية وتتميز كذلك بارتفاع مؤشرات الفقر فيها هذا ما يبرهن التقارير الصادرة من هيئة الأمم المتحدة وتعد النيجر اقر الدول في العالم بنسبة تقدر ب67 % تليها مالي بنسبة 64%أما موريتانيا بنسبة 46% و على هذا الأساس، فان البطالة والفقر المتزايد هي مصادر تهدد فعالية التنمية في إفريقيا ومن ابرز الأسباب التي أدت إلى هشاشة اقتصاد إفريقيا هو التسيير الغير عقلاني للثروات التي تمتلكها هذه القارة من طاقة شمسية ويورانيوم و از و نفط إضافة إلى ذلك الثروات المائية التي تحف القارة من الخارج وما تحوزه من ثروات مائية من الداخل من أنهار وبحيرات[5].

[3] ياسين حداد، "أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على امن غرب المتوسط"، (مذكرة ماجستير غسر منشورة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن ،كلية الحقوق و العلوم سياسية ،جامعة تيزي وزو ،2016)، ص 92.

[4] إبراهيم شوربب .**قضايا التنمية و التخلف في العالم الثالث**،ط1 ،(بيروت :دار المنهل اللبناني،1997)،ص 69.

[5] عبد الوهاب علوب ،**إفريقيا السلم و النزاع**، ط1 ، (القاهرة : المركز القومي للترجمة ،2010) ، ص157 .

المطلب الأول : الأوضاع الأمنية في منطقة دول إفريقيا

إنتشرت العديد من المشاكل و التحديات داخل قارة إفريقيا من أبرزها إشكالية الأمن أين عرفت وجود العديد من التهديدات الأمنية سواء التقليدية أو الحديثة وأخطرها حالة الفوضى الأمنية التي عاشتها الصومال . السيراليون . كوت ديفوار . روندا وغيرها من الدول إفريقيا وما زاد في تأزم الأوضاع أن سكان القارة يعيشون حالة من الجوع و المرض و إنتشار الأوبئة وعليه غياب لعنصرين أساسيين للأمن الإنساني هما الأمن الغذائي والصحي وتعرض أعداد كبيرة من الناس لأخطار العنف و الجماعات الإرهابية و إخفاق معضم قادة الدول في اتخاذ سياسات ووضع خطط لمواجهة هذه الأخطار وحل مختلف النزاعات والصراعات الداخلية التي عرفتها مختلف دول منطقة إفريقيا ولا ننسى التهديدات الأمنية اللاتماثلية مثل ظاهرة الإرهاب وجرائم المنطقة والهجرة المختلطة بأنواعها التي كانت لها الأثر الكبير في هذه القارة[6] .

[6] عبد العزيز عبد المؤمن ،"إنعكاسات التهديدات الأمنية الجديدة على منطقة غرب إفريقيا"، **مجلة الدراسات الإنسانية و الاجتماعية** ، العدد 02 (2018)، المجلد 9، ص129.

الشكل 1 : خريطة توضح أرقام الضحايا داخل النزاعات و الصراعات في إفريقيا .

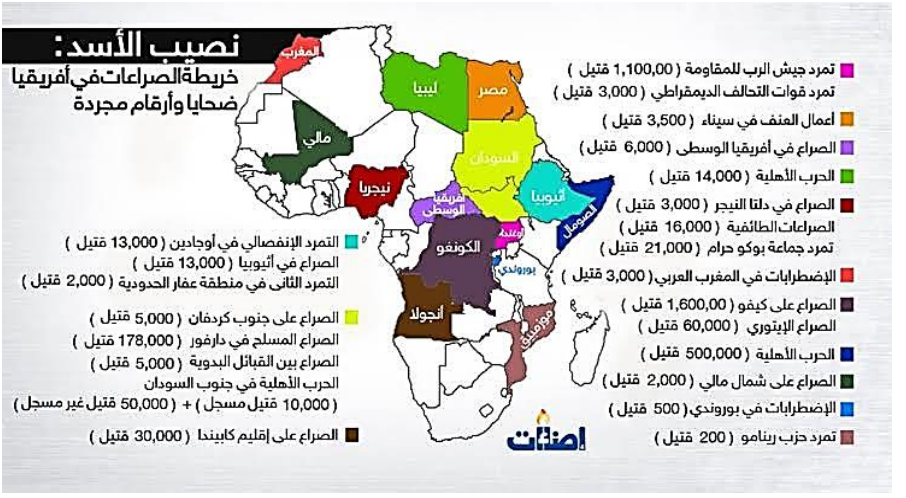

المصدر : موقع مركز الأضواء للدراسات[i] NET .

فكل هذا يولد عدم الاستقرار في القارة و التي تأثر على عملية بناء الدول لإفريقيا في المجال السياسي والأمني و المجتمعي وعلى أداء الدولة وأجهزتها من جهة وعلى طبيعة علاقتها بالمجتمع والعالم الخارجي من جهة أخرى من خلال عدم استكمال عملية البناء المؤسساتي للدولة واهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي بالإضافة لحدوث تمردات على مستوى السلطة خاصة في ظل ضعف مؤسسات الدولة على القيام باحتواء هذه التهديدات و توفير الأمن للأفراد [7].

بالإضافة إلى الإضطهاد الديني الذي يتعرض له بعض المواطنين في دول إفريقيا نتيجة تفشي التطرف في الدول التي تعاني من الإرهاب أو لأسباب أخرى كالعنف والاستغلال و الحروب الأهلية و الامراض و المجاعات وأثار التغير المناخي كالجفاف و الفيضانات .

[7] عبد الحميد عبد الهادي، "نزوح السكان وأثاره على وحدة الوطنية"، تم الاطلاع يوم 15 جويلية 2022، أنظر: www.khartoumspace.Uofk . edu.com:https//

المبحث الثاني: الجهود و المبادرات الإقليمية الرامية لتحقيق الأمن والتنمية داخل إفريقيا

سعت العديد من المنظمات الدولية الإقليمية داخل إفريقيا إلى تحقيق الأمن التنمية داخل إفريقيا من خلال جهود ومبادرات من شانها تحقيق أهداف رامية لتغيير واقع الأمن والتنمية ومن بين هذه المنظمات نجد الاتحاد الإفريقي و الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا التي يطلق عليها بالنيباد والتي هي مبادرة تتضمن رؤية الاتحاد الإفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الإفريقية و كذلك المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي تدعى بالاكواس وكذا جامعة الدول العربية.

المطلب الاول : جهود الاتحاد الإفريقي و النيباد في تحقيق الأمن و التنمية داخل إفريقيا

الفرع الاول : الاتحاد الإفريقي

هي منظمة دولية تأسست في 9 يوليو 2002 خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية تتألف من 55 دولة وتتخذ أهم قرارات الاتحاد في اجتماع نصف سنوي لرؤساء الدول و ممثلي حكومات الدول . يقع مقر الأمانة العامة ولجنة الاتحاد الإفريقي في أديس بابا (إثيوبيا). ومن بين أهم أهداف المؤسسات الاتحاد الإفريقي الرئيسية تسهيل و تسريع الاندماج السياسي و الاجتماعي والاقتصادي لقارة إفريقيا وذلك لتعزيز مواقف إفريقيا المشتركة بشان القضايا التي تهم القارة وشعوبها تحقيقا للسلامة والأمن ومساندة للديمقراطية وحقوق الإنسان .

يتكون الاتحاد الإفريقي من جزئيين احدهما سياسي و الأخر إداري ويعرف أكبر صانع قرارات في الاتحاد الإفريقي بالجمعية العامة و التي تتألف من رؤساء دول الأعضاء

أو ممثلي حكومتها ،يرئس حاليا الجمعية العامة رئيس (مولاي بينغو موثاريكا) الذي تم إنتخابه في الاجتماع النصف سنوي الرابع عشر للجمعية العامة في يناير 2010 لدى الاتحاد الإفريقي هيئة تمثيلية أيضا فيما يعرف بالبرلمان الإفريقي و الذي يتألف من 265 عضوا ينتخبون من قبل البرلمانات الوطنية لدول الأعضاء و الذي يرئسه إدريس موسى يوجد أيضا لدى الاتحاد الإفريقي مؤسسات سياسية أخرى مثل مجلس التنفيذي والذي يظم وزراء الخارجية الدول الأعضاء ومن مهام الرئيسية للمجلس تهيئة القرارات لترميها للجمعية العامة و الهيئة التمثيلية للاتحاد الإفريقي و التي تضم سفراء دول الأعضاء في أديس بابا .

أما تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة فله نصيب من الأهداف التي يجتهد الاتحاد الإفريقي لتحقيقها والحل السلمي للنزاعات بين الدول الأعضاء من خلال الوسائل المناسبة التي قد تقررها الجمعية العامة ويناط بمجلس السلام و الأمن هو تصريح بإرسال البعثات السلام و اتخاذ الإجراءات و المبادرات الذي يراها المجلس مناسبة لدرء أي نزاع على وشك الحدوث أو إيقاف نزاعات حدثت بالفعل . فمجلس السلام والأمن هو هيئة لصنع القرار في حد ذاته و قراراته ملزمة للدول الأعضاء[8].

تعطي المادة 04 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي و المادة 04 من البروتوكول التأسيسي لمجلس السلام والأمن حق الاتحاد في التدخل في أي دولة من دول الأعضاء في حالات الجرائم الحرب والإبادة الجماعية و جميع الجرائم التي يجدها الاتحاد ضد الإنسانية ويتوجب أن تدلي الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس السلام والأمن بالقرار التدخل ولا يقبل أي قرار ت غير هذه لما جاء في نفس المادة من القانون التأسيسي للاتحاد منذ اجتماع مجلس السلام و الأمن الأول في 2004 فقط المجلس في ما يتعلق

[8] الاتحاد الإفريقي، "تقرير مجلس السلم و الأمن عن أنشطته ووضع السلم و الأمن في إفريقيا "،تقرير مقدم للدورة الثامنة العادية للاتحاد الإفريقي،(أديس أبابا : الاتحاد الإفريقي ، 2007)

بالأزمات في دار فور ،جزر القمر ، الصومال ، جمهورية كونغو الديمقراطية ، كوت ديفوار وغيرها من الدول .

فقد إتخذ قرار نشر قوات حفظ السلام الاتحاد الإفريقي في الصومال ودارفور وفرض عقوبات على الأشخاص المهددين للسلم و الأمن لمثل حظر السفر وتجميد الأصول المالية لزعماء التمرد في جزر القمر ويعمل المجلس على الإشراف على إنشاء"قوة الاستعداد الإفريقي" ليكون بمثابة قوة حفظ السلام دائمة للقارة[9].

الفرع الثاني: النيباد

ظهرت الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) ثمرة مشاورات و تعديلات متعددة لمقاربة تنموية قدمها جيل جديد من القادة الأفارقة بحيث إتفقوا على أن الصبغة السياسية التحريرية لمنظمة الوحدة الإفريقية لم تعد كافية في ظل إلحاح سؤال التنمية وتأخر القارة الكبيرة و هامشية دورها على المستوى الدولي وأبرز هذه المقاربات الشراكة الألفية من اجل إصلاح إفريقيا بحيث قام بها الرئيس الأسبق لجنوب إفريقيا (تابو مبكي) الذي كشف النقاب عنها خلال أشغال المنتدى دافوس الإقتصادي العالمي 2001 وقبل مخطط أمبكي كان الرئيس السنغالي عبد الله واد قد قدم أمام القمة الفرانكو فونية بالكمرون في يناير كانون الثاني 2001 مخطط أوميغا الذي يبرز رؤيته لنهضة الإفريقية وأدمجت المقاربتان في مخطط جديد أطلق عليه المبادرة الجديدة من أجل إفريقيا التي أثمرت في النهاية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد التي كانت جنوب إفريقيا و السنغال والجزائر ونيجيريا ومصر أهم المدافعين عنها ويرجع لها الفضل في تبنيها من قبل القمة الإفريقية في عام 2001 .

[9] محمد عبد الواحد النداوي ،**الإتحاد الإفريقي و تسوية المنازعات : دراسة حالة الصومال**،(القاهرة : العربي للنشر و التوزيع ،2015).

وترمي المبادرة إلى التعامل مع المشكلات القارة المختلفة و إيجاد الحلول الملائمة لها للقضاء على الفقر وتحقيق حياة أفضل للمواطن الإفريقي من خلال تأكيد الملكية الإفريقية للنيباد و مسؤولية الحكومات والشعوب الإفريقية في المقام الأول عن تحقيق أهدافها من خلال مشاركة جادة والفعالة بين دول الإفريقية بعضها البعض والسعي لإقامة مشاركة بناءة مع الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية ، تقوم على أساس من المسؤولية المشتركة والمحاسبة المتبادلة ، كما تطرح النيباد برامج عمل محددة لمجموعة من الأولويات القطاعية التي تشكل في مجموعها مجالات عمل النيباد لتحقيق الأهداف المرجوة منها ،وتتمثل في دعم الأمن والسلم في القارة وتحقيق الحكم السياسي والاقتصادي الراشد وتعميق مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وزيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي وحجم التجارة الإفريقية البينية وتحسين البيئة و تطوير التعليم والبحث العلمي الذي يحدث أثار جانبية على تطور التنمية كم تتمثل أولويات النيباد في :

- **الإصلاحات السياسية وزيادة الاستثمار في القطاعات الرئيسية**

- التنمية البشرية مع التركيز على الصحة و التعليم و العلوم التقنية و تنمية المهارات.
- الزراعة.
- بناء و تحسين البنية الأساسية (تقنية الاتصالات .الطاقة . النقل . المياه).
- تعزيز وتنويع المنتجات و الصادرات مع احترام الصناعات الزراعية .
- تشجيع التجارة داخل إفريقيا و تعزيز المنافذ لأسواق الدول النامية.

- **الاستخدام الأمثل للموارد من خلال**

- زيادة العوائد الرأسمالية من خلال زيادة تقليص الدين و زيادة عوائد المنطقة الإفريقية للتنمية.
- زيادة التوفير و الاستثمار الداخلي .
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تحسين إدارة العوائد و النفقات العامة.
- تحسين حصة إفريقيا في التجارة العالمية.

ومن بين أولويات النيباد تطبيق مبادئ التنمية المستدامة و المتمثلة في الآتي:

- مبدأ توفيق بين حاجات الأجيال الحالية و المستقبلية.
- مبدأ الحفاظ على سمات و خصائص الطبيعة . وكذلك تحديد وتطوير هياكل الانتاج والاستثمار و الاستهلاك.
- مبدأ التوازن البيئي و التنوع البيولوجي.
- مبدأ التوضيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية.
- المشاركة الشعبية في أعداد و تنفيذ و متابعة خطط التنمية المحلية.
- استخدام أسلوب النظم أو المنظمات في أعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.
- مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد .

برنامج عمل النيباد

- **برنامج الأمن و السلام**

- اكتساب الحكومات الإفريقية القوة والقدرة على حل النزاعات داخلها والقضاء على كل أشكال العنف داخل مجتمعاتها.
- ترسيخ الخطط و البرامج طويلة المدى لتحقيق التنمية و الأمن.
- تكريس التكريس التنسيق مع المبادئ الرئيسية لمبادرة النيباد.

- **برنامج الديمقراطية و الحكم الراشد**

وأساسه تدعيم المكتسبات السياسية لدول النيباد من خلال دعم اطر الديمقراطية والشفافية و تكريس حقوق الإنسان ومبدأ سيادة القانون في إطار الدعوة لقيام دول المؤسسات وأجهزة إدارية محايدة .

- **برنامج الحكامة الإقتصادية**

مفاده ترشد الإنفاق العام ووضع سياسة عقلانية لتسيير الشركات الإقتصادية مع توصيف القطاعات بذاتها بإستراتيجية دون غيرها في العملية التنموية وهي :

- المنشاة القاعدية.
- الموارد البشرية.
- الصحة.
- الاتصال.
- الزراعة و الطاقة[10]

[10] هادية يحياوي ، "مبادرات الحوكمة و التنمية في إفريقيا – نيباد نموذجا"، **مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية** ،العدد 8 ،2013 ،ص 315 .

المطلب الثاني : جهود و مساعي الإكواس وجامعة الدول العربية في تحقيق التنمية والأمن داخل إفريقيا

بذلت دول غرب إفريقيا و بعض الدول العربية مبادرات وجهود لتحقيق الأمن والتنمية داخل إفريقيا

الفرع الأول : الإكواس

تسمى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و هي مختصر لتسميتها بالانجليزية والمسماة ببدايات الحروف لاسم المجموعة (IC COMMUNITY OF WEST THE ECONOMAFRICAN STATS) وتأسست المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على اثر توقيع (معاهدة لاجوس) في 28 ماي 1979 وبهذا التاريخ وتحت هذه المعاهدة تم وضع الأهداف و المبادئ للإكواس ، مقرها أبوجا عاصمة نيجيريا ومنه أصبحت من أبرز المجموعات الإقتصادية الإقليمية المهتمة بتنمية قارة إفريقيا .

تتكون المجموعة من 15 دولة عضو اغلبها دول مؤسسة وهي السينغال . الطوغو . النيجر . السيراليون . غينيا . بيساو . ليبيريا . غانا . موريتانيا . بوركينافاسو . مالي . نيجيريا . بنين . كوت ديفوار . ودولة واحدة منظمة بعد التأسيس و هي الرأس الأخضر مع إنسحاب دولة موريتانيا بسبب القرارات التي إتخذتها المجموعة في المؤتمر الذي عقد في لومي بالطوغو في 15 ديسمبر 1999 والتي كان من أبرز قراراتها دمج القوات المسلحة لدول الأعضاء .

الشكل 2: خريطة توضح دول الأعضاء للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

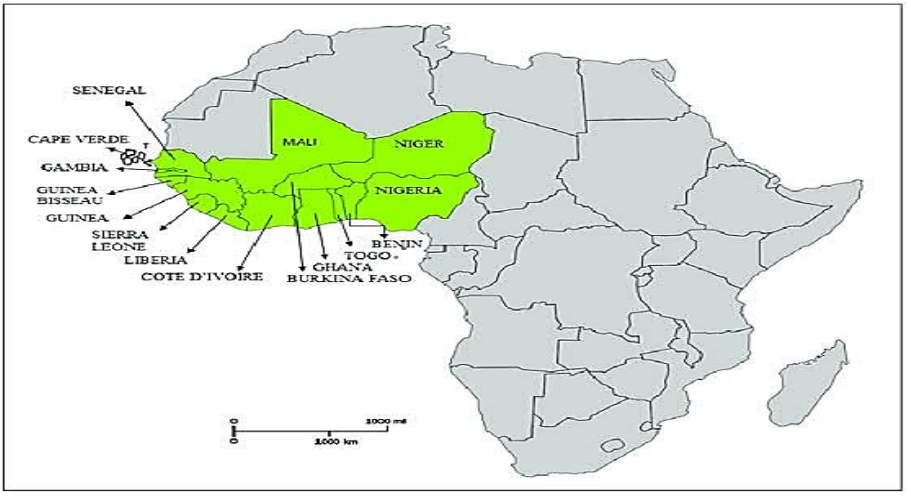

المصدر :https //bit.ly/3cLWR68

- **جهود و مساعي الإكواس :**

طبقا لنص المادة الثالثة من المعاهدة المنشئة للمجموعة فإن أبرز مساعي هذه المجموعة هي:

- الملائمة بين السياسة الاقتصادية و الصناعية للدول الأعضاء وإزالة التفاوت في المستوى تنميتهم .
- إنشاء صندوق للتعاون و للتعويض و التنمية .
- رفع المستوى المعيشي لشعوب دول الأعضاء و الحفاظ على الاستقرار السياسي .
- تعزيز التعاون و التكامل و الذي يؤدي إلى إنشاء اتحاد اقتصادي في غرب إفريقيا.
- تقوية العلاقات بين دول الأعضاء و المساهمة في إحراز التقدم في مجال التنمية بصفة عامة .

فالإكواس مجموعة تسعى إلى الأمن الإقليمي في غرب إفريقيا من أجل خلق بيئة آمنة ومستقرة تساعد على التنمية في المنطقة .

الفرع الثاني : جامعة الدول العربية

تعد جامعة الدول العربية من تقدم المنظمات الدولية الإقليمية ،تأسست في عام 1945 وذلك قبل تأسيس هيئة الأمم المتحدة ب ستة أشهر . تتكون عضوية الأعضاء في جامعة الدول العربية من 22 دولة لتشمل البحرين والإمارات العربية المتحدة، الأردن، تونس، السعودي، الجزائر، المغرب ،مصر ، لبنان ، جزر القمر ، اليمن، موريتانيا ، صومال ، سلطنة عمان ، ليبيا ، جيبوتي ، قطر، الكويت،العراق، فلسطين، السودان، سوريا، ومقرها القاهرة عاصمة مصر.

ترمي جامعة الدول العربية إلى تكريس إرادة الدول الأطراف في تحقيق الأهداف المشتركة و تتمثل في تعزيز التعاون المتبادل والمتكافئ كما تعمل على التعايش مع بعضها البعض في إطار السلم والأمن و مواجهة التهديدات الخارجية كما تهدف إلى تحقيق هدفها الأساسي و هو وحدة والاندماج في كتلة واحدة في مجال الأمن والتنمية كما لها نفس الأهداف المنظمات الإقليمية الأخرى حيث إنها جاءت من ولأجل توثيق الصلات بين الدول الأعضاء فيها و صيانة استقلالها والتخلص من الهيمنة الاستعمارية والعمل على منع نشوب النزاعات الداخلية وترقية العلاقات العربية من اجل تحقيق الوحدة العربية نظرا لما تمتلكه هذه الدول من مؤهلات وإمكانيات التكامل الضرورية سواء منها الجغرافي والاقتصادية و الاجتماعية[11].

ومن الناحية أخرى فمن مهام الرئيسية للجامعة هو تسوية النزاعات القائمة بين دول الأعضاء فيها بالطرق السلمية و ذلك لما تسفر عنها هذه النزاعات من اللاأمن في المنطقة ومن تهديدات للوحدة المنشودة بين دول الأعضاء وقد يؤدي إلى تفكك الجامعة

[11] سعد الدين إبراهيم، **الوطن العربي**، ط1 ، (القاهرة :مركز دراسات الوحدة العربية ،1988) ،ص 25 .

كما حدث سابقا في منضمة عصبة الأمم بعد قيام الحرب العالمية الثانية و تفككها وعند نشأة جامعة الدول العربية كانت الإيديولوجية السائدة في هذا الوقت هو حكم القانون حيث تأثر القيادات العربية بالمذاهب الدستورية الغربية وكل ذلك جعل هناك تباين كبير و جهات النظر الدول العربية في المحادثات التمهيدية لإنشاء جامعة عربية حول موضوع تسوية النزاعات و التحكيم الإجباري.

المبحث الثالث : الجهود و المبادرات الدولية الهادفة لتحقيق الأمن والتنمية داخل إفريقيا

أصبحت قارة إفريقيا في هذا القرن تحضى بإهتمام كبير لما لها من ثروات باطنية لم تستغل بعد هذا جعلها تكتسب قيمة إستراتيجية دولية و أعطتها مكانة هامة من بين جميع قارات العالم.

المطلب الأل : مبادرات الأمم المتحدة نحو تحقيق التنمية والأمن في إفريقيا

تعرف منظمة الأمم المتحدة بأنها منظمة حكومية دولية تأسست خلفا لعصبة الأمم عام 1945 تزامنا مع نهاية الحرب العالمية الثانية بهدف منع الحروب مستقبلا،بلغ عدد الدول الأعضاء عند تأسيسها51 دولة ومع إنضمام جنوب السودان أصبح عدد الدول في المنظمة 193 دولة يمثلون جميع الدول ذات سيادة في العالم وتعتبر من أكبر المنظمات الدولية في هذا القرن .

وتشمل أهدافها وفقا للميثاق :

- الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين .

-تقديم المساعدات الإنسانية في جميع أماكن وأطراف العالم بإستثناء القارة القطبية الجنوبية .

-تعزيز التنمية المستدامة .

-دعم القانون الدولي .

-نزع السلاح .

وتجتهد الأمم المتحدة للوصول إلى داخل قارة إفريقيا و ذلك عن طريق بناء قواعد عسكرية بحجة تحقيق الأمن الإنساني و حفظ السلم و الأمن الدولي ومتسببة بالدوافع الأمنية بالدرجة الأولى نظرا لما وقع في قارة إفريقيا من تهديدات أمنية و أهمها إنتشار تنظيم القاعدة وهذا ما إعتبره أكبر تهديد على منطقة إفريقيا فإتخذت الأمم المتحدة آلية تأمنية وذلك بإنشاء قوة الاستجابة لازمات الإفريقية(ACRE) و مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI) و القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا (AFRICOM)[12].

أما فيما يخص التنمية فقد تضاعفت مساعي الأمم المتحدة خصوصا بعد تزايد الاكتشافات النفطية و الموارد الطبيعية و رغبتها في الاستثمار في مجال البنية التحتية و بعد صدور التقرير عام 1997 تحت عنوان تعزيز العلاقات الاقتصادية للأمم المتحدة في شمال إفريقيا و الذي كان نتاج فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية ، وهذا الأخير كان له الأثر الكبير في إستحواذ الولايات المتحدة الأمريكية بالحصة الكبيرة من ثروات إفريقيا .

وبهذا ترى الأمم المتحدة أن معظم مناطق إفريقيا وخصوصا شمال إفريقيا حيز جغرافي يتزايد فيه الفرص و الآمال ولهذا بادرت الأمم المتحدة في تشجيع الشركات الأجنبية وخصوصا الأمريكية نحو السير إتجاه إفريقيا ورفع التنمية في إفريقيا [13].

[12] بروال الطيب، الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، **مرجع سابق**، ص147

[13] سعيد اللاوندي ، أمريكا في مواجهة العالم،ط2 ،(القاهرة : نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع ،2004)،ص 15 .

المطلب الثاني : مبادرات الاتحاد الأوربي الموجهة نحوى قارة إفريقيا

الاتحاد الأوربي هي مجموعة دولية تأسست في 1 نوفمبر1993 بناء على معاهدة ماستريخت ،تتشكل من 27 دولة أوربية أسسها كل من (إيطاليا . فرنسا . لوكسمبورغ . بلجيكا . هولندا . ألمانيا الغربية) ،وأخر من إنظم إليها كانت كرواتيا بتاريخ 1 يوليو 2013 .

الشكل3: خريطة توضح دول الأعضاء في الاتحاد الأوربي .

المصدر:https://bit.ly/3PYBaOk

ظهرت الدول الأوربية بمظهر القوى الإقتصادية في منذ منتصف القرن الماضي فقد عرف كل من دول الاتحاد الأوربي و دول إفريقبا و خصوصا شمال إفريقيا بحكم القرب الجغرافي و رابطة البحر الأبيض المتوسط العديد من الاتفاقيات التعاون و الدخول في حوارات عربية إفريقية مع دول الإتحاد الأوربي نحو تبادل المصالح و الشراكة في تحقيق الأمن و التنمية في إفريقيا .

وعام 1975 تم إبرام اتفاقية التعاون الغير محدد المدة تسمح بتبادل السلع المصنعة بين دول الاتحاد الأوربي و دول شمال إفريقيا مع الإعفاء من الرسوم الجمركية . كما يمثل الاتحاد الأوربي اقرب تكتل اقتصادي لقارة إفريقيا وهذا ساهم في تبادل التجاري و سيطرة الإتحاد الأوربي على أسواق إفريقيا خصوصا شمال إفريقيا وهو ما تؤكده قيمة الصادرات بالمقارنة مع قيمة وارداتها من المنتجات الأساسية حيث كانت أكثر الدول المستوردة من الاتحاد الأوربي ليبيا ثم تليها الجزائر و المغرب و مصر وعليه أصبح الاتحاد الأوربي الشريك الأول للمعاملات التجارية مع دول إفريقيا .

ولا ننسى دور الاتحاد الأوربي في تمويل المشاريع و المؤسسات و الحكومات لدول إفريقيا عن طريق المؤسسات و الهيئات الرسمية للاتحاد الأوربي و من بين الآليات التمويلية نجد آلية الجور الأوربي (ENI) وكل هذه الجهود المتعددة للاتحاد الأوربي جعلت إفريقيا بصفة عامة وشمال إفريقيا بصفة خاصة تجني ثمار فيما يتعلق ب الاستثمار الأجنبي الأوربي و تحسين مناخ التنمية الاقتصادية و يبرز ذلك في النمو و الإنعاش الاقتصادي الذي شاهدته منطقة شمال إفريقيا حيث قد تم بمعدل سنوي يتراوح بين 4 % و 5% في العقود الماضية .

الخاتمة:

عملت المنظمات الإقليمية البارزة في قارة إفريقيا كالنيباد والاكواس وجامعة الدول العربية و الاتحاد الإفريقي على خلق آليات و استراتيجيات بمختلف أنواعها لمكافحة ظواهر اللاأمن والتهديدات الأمنية المحيطة بالقارة والسعي للتخلص من الركود التنموي الاقتصادي . فرغم اختلاف المنظمات و النطاق الجغرافي لكل منهم إلى أن الغاية المشتركة لهم هي تحقيق الأمن و التنمية في قارة إفريقيا .

ومن ناحية أخرى نجد مبادرات الأمم المتحدة و الاتحاد الأوربي التي تسعى في ظاهرها إلى نفس الهدف وما تخفيه من أهداف تغلب عليها المصلحة أبرزها التدخل الأمن العسكري الأوربي باعتبار أنها كانت عبارة عن مستعمرة قديما لأوربا ومازالت تشكل امتداد للتهديدات الأمنية على اقتصاد الدول الأوربية، وكل هذه الانعكاسات لها مردودها على التنمية لما لهم علاقة تربطهم فلا امن من دون تنمية ولا تنمية من دون أمن فهذا التعبير ينطبق على الواقع الراهن في إفريقيا ، ومن خلال دراستنا هذه وبناء على ما تقدم يمكن عرض جملة من النتائج التي توصلنا إليها وهي كتالي :

-تمتلك قارة إفريقيا ثروات و موارد طبيعية ثمينة و التي يجب استغلالها وهذا ما يدفع ب المنظمات الدولية و الإقليمية لتدارك هذا المشكل .

-نعتبر قارة إفريقيا بيئة خصبة لانتشار التهديدات الأمنية وهذا ما قد ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية .

-الاهتمام الدولي الذي حضت به قارة إفريقيا في مجال التنمية و الأمن كان كبير أما الاجتماعي و الثقافي فقد كان الاهتمام شحيحاً .

-تحقيق المنظمات الإقليمية نتائج إجابية تنعكس على قارة إفريقيا على المستوى التنموي و الأمني .

وفي الأخير يمكن التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

-إستحداث منظمات مختصة في مجالات التنمية و الأمن لتفرع و التشعب المشاكل و التهديدات المتعلقة بقارة إفريقيا .

-تعاون وتساند جميع دول إفريقيا لتحقيق الأهداف المشتركة التي تجمعهم في قارة إفريقيا.

-تجسيد استراتيجيات حديثة في التنمية و الأمن لمواكبة تطورات المخاطر .

-الوقوف على إبرز النزاعات بجدية و مراعاة مصلحة جميع الأطراف .

-يجب استغلال ثروات و الموارد التي تمتلكها قارة إفريقيا (الطبيعية و البشرية) بشكل تنموي .

-وضع برامج إقتصادية فعالة من أجل رفع صادرات الدول لقارة إفريقيا .

قائمة المراجع:

1- إبراهيم شورب .**قضايا التنمية و التخلف في العالم الثالث**،ط1 ،(بيروت :دار المنهل اللبناني،1997).

2- الاتحاد الإفريقي،"تقرير مجلس السلم و الأمن عن أنشطته ووضع السلم و الأمن في إفريقيا"،**تقرير مقدم للدورة الثامنة العادية للاتحاد الإفريقي**،(أديس أبابا : الاتحاد الإفريقي ، 2007) .

3- بروال الطيب ،**الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسية ، تخصص الأمن و التنمية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة باتنة -1 الحاج لخضر ،الجزائر،2019/2018.

4- سعد الدين إبراهيم،**الوطن العربي**، ط1 ، (القاهرة :مركز دراسات الوحدة العربية ،1988) .

5- سعيد اللاوندي ،**أمريكا في مواجهة العالم**،ط2 ،(القاهرة : نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع ،2004).

6- عبد الحميد عبد الهادي،**نزوح السكان و أثاره على وحدة الوطنية**، تم الاطلاع يوم 15 جويلية 2022،أنظر:https: //www.khartoumspace.Uofk . edu.com

7- عبد العزيز عبد المؤمن ،**إنعكاسات التهديدات الأمنية الجديدة على منطقة غرب إفريقيا**، مجلة الدراسات الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 02 (2018)، المجلد 9.

8- عبد الوهاب علوب ،**إفريقيا السلم و النزاع**، ط1 ، (القاهرة : المركز القومي للترجمة ،2010) .

9- محمد عبد الواحد النداوي ،**الإتحاد الإفريقي و تسوية المنازعات : دراسة حالة الصومال**،(القاهرة : العربي للنشر و التوزيع ،2015) .

10- هادية يحياوي ،**مبادرات الحوكمة و التنمية في إفريقيا – نيباد نموذجا**،مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،العدد الثامن ،2013 .

11- ياسين حداد،**أثر الو اقع الأمني للساحل الإفريقي على امن غرب المتوسط**،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن ،كلية الحقوق و العلوم سياسية ،جامعة تيزي وزو ،2016.